

مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في  
جامعة الأندلس

Extent of the Application for Accreditation and Quality  
Assurance Standards in Alandalus University

- د. محمد زين صالح السعدي<sup>(١)</sup>  
د. ناصر سعيد علي الدحياني<sup>(٢)</sup>  
د. جبر عبدالقوي السنباني<sup>(٣)</sup>

---

(١) باحث أول (أستاذ مساعد)- مركز البحوث والتطوير التريوي - صنعاء - اليمن.  
(٢) (٣) أستاذ مساعد - كلية المجتمع (سنحان) - صنعاء - اليمن.



جامعة الأندلس  
للعلوم والتكنولوجيا

Alandalus University For Science & Technology

**(AUST)**

## مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس

### الملخص :

البحث المتمثلة بـ(الجنس- المسمى الوظيفي- نوع الكلية- المؤهل العلمي - سنوات الخبرة). وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، قدم البحث مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة العمل على استكمال مقومات تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي سواء كانت مادية أم بشرية أم مالية، وتهيئة البيئة التعليمية الإيجابية لتكون مناسبة ومهيأة لتطبيق معاييرها بشكل تام.

**الكلمات المفتاحية:** معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، جامعة الأندلس.

هدف البحث إلى معرفة مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي (التحليلي)، وبلغت عينة البحث (٦٦) إداري وأكاديمي، أي بنسبة (٩٤٪) من مجتمع البحث البالغ (٧٠) إداري وأكاديمي. وتوصل البحث إلى نتائج أهمها:

- حصلت المعايير ككل على متوسط حسابي (٣.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٨٣)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث حول مدى تطبيق المعايير تعزى لمتغيرات

## Abstract :

The research aims to find out extent of the application for accreditation and quality assurance standards in Andalus University, to achieve the objectives of the research were to adopt a descriptive approach techniques ( analytical ), And reached the sample (66) administrative and academic, an increase of 94% from the research community's (70) administrative and academic.

The research found the following results:

- I got a whole standards on the arithmetic average (3.42), and a standard deviation (0.83), and the extent of the application (high).
- There are no significant differences between the research sample responses

about the extent of the application of standards is due to changes in search of b (sex -Job title –type of college - Qualification - years of experience).

In light of the results that have been reached, the research presents a series of recommendations including: the need to work on the completion of the elements of the application for accreditation and quality assurance standards, whether material or human, financial, and create a positive learning environment to be suitable and equipped to apply the standards fully.

**Key words:** standards for accreditation and quality, Andalus University.

**المقدمة:**

لا أحد يعارض حقيقة أننا نعيش في عصر أصبحت فيه المعرفة دالة للثروة ومصدراً أساسياً للنمو ومحركاً فاعلاً لجميع الأنشطة الاقتصادية، فقد أضحت تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة يتأثر أكثر فأكثر بدرجة امتلاكها لمصادر المعرفة وقدرتها على إنتاجها بعدما تأكد عدم جدوى امتلاك الموارد المادية لوحدها، ويعدّ التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من أهم ركائز اقتصاد ومجتمع المعرفة، حيث تسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثاً واستخداماً وتطبيقاً من خلال ممارسة وظائفها من تدريس (نشر المعرفة)، وبحث علمي (إنتاج المعرفة)، وخدمة المجتمع (تطبيق المعرفة)؛ إلا أنّ نجاح هذه المؤسسات، في إعداد الرأس المال البشري المؤهل للإنتاج، وتطوير القدرات الابداعية له، والرفع من مستوى تأهيله لتلبية مختلف حاجات المجتمع من التنمية المستدامة، في جميع المجالات الاجتماعية، والبشرية، والاقتصادية والثقافية، يتطلب منها ضرورة الاهتمام بقضية ضمان جودة التعليم العالي، خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهوماً وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة والوصول نحو الاعتمادية العالمية (رقاد، ٢٠١٤).

إن موضوع جودة التعليم العالي أصبح يشكل تحدياً يواجه مسؤولي مؤسسات التعليم العالي، حيث بادرت العديد من المؤتمرات التربوية على الصعد العالمية والإقليمية بطرح هذا الموضوع بغية لفت نظر القائمين على التعليم له بجدية، وقد تم التأكيد في مؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين على ما ينبغي على الحكومات ومؤسسات التعليم عمله بهذا الخصوص، من حيث البحث عن جودة النوعية في كل شيء خصوصاً في ظل طغيان الكم، بسبب الإقبال الهائل على مؤسسات التعليم العالي مع الحرص على ضرورة السعي المستمر لتطوير مهارات أساتذة التعليم العالي من الناحيتين العلمية والمهنية (عبدالدايم، ٢٠٠٠).

كل ما سبق كان دافعاً وراء ضرورة التغيير والتطوير والسعي نحو إيجاد معايير وكذا معايير جودة تعليمية تجعل من المؤسسات التعليمية مؤسسات شاملة وقادرة على المنافسة والاستمرارية والتميز. ومثل تلك التحديات تشمل جميع الدول المتقدمة والنامية

والأخذة في النمو على حدٍ سواء، لذا أصبح من الضروري تركيز بؤرة الاهتمام على تطوير التعليم العالي من حيث الفلسفة والرسالة والاستراتيجيات والمخرجات. ولتحقيق الاعتمادية في التعليم العالي يجب توافر مجموعة من المعايير في المؤسسات التعليمية حتى يمكنها الوصول لمستوى الجودة الذي يمكنها من تحقيق المزايا التنافسية مع نظرائها، ومن ثم فإن الالتزام بتطبيق مفاهيم الجودة سوف يؤهل الجامعات التي تسعى للتطور والتقدم للحصول على الاعتماد الأكاديمي المنشود بشكل خاص (الجلبي، ٢٠١١).

وبالرغم من حداثة نشأة نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية إلا أنه أحرز تطوراً ملحوظاً وتقدماً متسارعاً، لاسيما منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين وحتى الآن، إلا أن هذا التطوير لم يتماش واتجاهات التنمية البشرية ومتطلباتها المنشودة، فقد كان التركيز ينصب على التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي وتخصصاتها المختلفة والطاقة الاستيعابية لها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في تلك الجامعات والتخصصات، حيث تم التركيز على الكم على حساب الكيف، مما أدى إلى عدم التوازن وتوسيع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، نتيجة تدني مستوى جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ولذا فقد نظمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤتمرها العلمي الثاني عام ٢٠٠٨م، والذي دعا إلى "وضع آليات في الجامعات للمراجعة الدورية لبرامجها الأكاديمية وتحديث المقررات الدراسية بصورة مستمرة بما يلبي احتياجات سوق العمل مع الالتزام بمعايير الجودة" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٨)، كما نظمت مؤتمرها العلمي الثالث عام ٢٠٠٩م، والذي دعا إلى "مساعدة الجامعات اليمنية في تأسيس أنظمة جودة ذاتية، وإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي" (كويران وآخرون، ٢٠١٠).

وتوالت جهود الوزارة لبلوغ هذا الهدف، وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيقه، حتى تحقق لها ذلك - حديثاً - بتأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي؛ بموجب القرار الجمهوري رقم (٢١٠) لسنة (٢٠٠٩) بتأسيس المجلس وتحديد أهدافه ومهامه، وتبعه قرار مجلس الوزراء في مارس عام (٢٠١٠) بتشكيل المجلس وتسمية

أعضاءه، وفي صيف نفس العام استكملت الوزارة إعداد النظام واللوائح ومسودة المعايير ودليل الاعتماد الأكاديمي، وتوجت تلك الجهود في ٣٠ مايو (٢٠١٢) بصدور القرار الجمهوري رقم (٦٦) لسنة (٢٠١٢) بتسمية رئيس المجلس، وفي أواخر عام (٢٠١٢) استكمل المجلس إعداد نظام ومعايير وأدلة ونماذج ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢، فبراير ٢٠١٣).

#### مشكلة البحث وأسئلته :

مع زيادة التوجه في الجمهورية اليمنية نحو الاستثمار في التعليم الجامعي الخاص، إلى جانب الحكومي منها، فقد أصبح هذا النوع من التعليم عنصراً مهماً في قطاع التعليم الجامعي لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد اليمني، واستقطاب الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية، من أجل ذلك فقد أخذ موضوع تطوير التعليم الجامعي وضمان الجودة لخريجي هذه الجامعات وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية والمعرفية، يلقي اهتماماً رسمياً وشعبياً ليس فقط باعتباره مؤشراً رئيساً للتنمية والنهضة الحقيقية، بل من أجل مواجهة متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية. وقد أخذ المجتمع اليمني وبكافة فئاته، من قادة رأي ومسؤولو تطوير تربوي وأهالي طلبة وأكاديميون ورجال أعمال، يطالب بضرورة توافر خريجين ذوي كفاءات ومهارات تتواءم مع متطلبات سوق العمل، وقادرة على مواجهة المنافسة الإقليمية والعالمية، مما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتوجه نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، ووضع معايير معتمدة لتطبيق الجودة المطلوبة. ويبلغ عدد الجامعات الخاصة في اليمن (٣٠) جامعة، والتي منها جامعة الأندلس الأهلية.

في ضوء ما تم تناوله سابقاً فإن مشكلة البحث تحددت بالسؤال الرئيس التالي:

"ما مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس؟"

ويتفرع عنه السؤالين الفرعيين التاليين:

(١) ما مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس والمتعلقة بـ(قيادة ضمان الجودة- خطة تحسين الجودة- جودة البرامج الأكاديمية

- جودة تقييم مخرجات التعلم - جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم -  
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة - جودة نظام المعلومات) ٥.  
(٢) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين استجابة  
أفراد عينة البحث حول معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة  
الأندلس، ومتغيرات البحث المتمثلة بـ(الجنس- المسمى الوظيفي - نوع الكلية-  
المؤهل العلمي - سنوات الخبرة) ٥.

أهمية البحث: مع توجه سياسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، وبعض الدول  
الناشئة والتي منها الجمهورية اليمنية، إلى مراجعة وتطوير معايير اعتماد الجامعات  
ومؤسسات التعليم العالي فيها لضمان تحقيق الجودة الأكاديمية ومواجهة التطورات  
والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا البحث يعد خطوة لإلقاء الضوء على  
تجربة اليمن في قطاع التعليم الجامعي الخاص ومقارنة المعايير المعتمدة لترخيصه  
وضمن الجودة والاعتماد الأكاديمي المتمثلة بـ(معايير المستوى الثاني) التي وضعها  
مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمن جودة التعليم العالي في "فبراير ٢٠١٣م" (مجلس  
الاعتماد الأكاديمي وضمن جودة التعليم العالي، فبراير ٢٠١٣).

أهداف البحث: هدف البحث للوصول إلى معرفة الآتي:

(١) مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس.  
(٢) ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين  
استجابة أفراد عينة البحث حول معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في  
جامعة الأندلس، ومتغيرات البحث المتمثلة بـ(الجنس- المسمى الوظيفي - نوع  
الكلية - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة).

حدود البحث :

(١) الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على التعرف على مدى تطبيق معايير (المستوى  
الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتسمية البشرية المتعلقة  
بـ(قيادة ضمان الجودة- خطة تحسين الجودة- جودة البرامج الأكاديمية - جودة  
تقييم مخرجات التعلم - جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم - جودة مصادر  
التعلم ودعم تعلم الطلبة - جودة نظام المعلومات).



- (٢) الحدود المكانية: تم تطبيق البحث بجامعة الأندلس (الأهلية) - صنعاء - اليمن.
- (٣) الحدود الزمنية: تم تطبيق البحث في الفصل الثاني من العام الجامعي (٢٠١٦/٢٠١٧م).
- (٤) الحدود البشرية: الأكاديميون والإداريون العاملون في جامعة الأندلس.
- مصطلحات البحث :**

(١) الاعتماد الأكاديمي: تُعرّف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن الاعتماد الأكاديمي بأنه: إقرار مجلس الاعتماد وضمان الجودة استيفاء مؤسسة تعليم عالٍ أو برنامج أكاديمي مستوى معيناً من معايير الجودة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٨).

والتعريف الإجرائي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بأنه: "عملية تقويم أداء جامعة الأندلس في ضوء معايير (المستوى الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي".

(٢) معايير (المستوى الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي: هي تلك المواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في مؤسسات التعليم العالي والتي تتمثل في قيادة ضمان الجودة، وخطة تحسين الجودة، وجودة البرامج الأكاديمية، وجودة تقييم مخرجات التعلم، وجودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم، وجودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة، وجودة نظام المعلومات. بهدف مساعدتها على تحقيق متطلبات ضمان الجودة (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فبراير ٢٠١٣).

### الإطار النظري :

أدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية أهمية جودة التعليم في ظل انتشار الاستثمارات في مجال تقديم الخدمات التعليمية؛ والتزايد المستمر في أعداد مؤسسات التعليم العالي وتنوعها، وما يفرضه ذلك من ضرورة وجود وتبني

نظم وآليات تضمن جودة أداء هذه المؤسسات، فتوجهت اهتمامات الوزارة للعمل في هذا الاتجاه منذ العام (١٩٩٨)، حيث بدأت بالعمل على إعداد أنشطة ضمان الجودة؛ وتم بالتعاون مع البنك الدولي إعداد شروط مرجعية لوضع نظام الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي في اليمن (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢).

وفي هذا الصدد يذكر القباني (٢٠١٢)، أن الوزارة عملت على إنشاء وحدات الجودة والتطوير الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ونشر ثقافة الجودة بين القيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير برامج جديدة في مستوى الماجستير بالتعاون مع عدد من الجامعات الهولندية، كبرامج نوعية تمثل نماذج للبرامج الجديدة للدراسات العليا، ويجري تنفيذها حالياً في بعض الجامعات اليمنية، بالإضافة إلى العمل على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن الأنشطة العلمية المختلفة المتصلة بهذا المجال، كإقامة المؤتمرات العلمية، وتنظيم ورش العمل، وحلقات النقاش وغيرها من الأنشطة الأخرى الرامية إلى خلق ثقافة الجودة والاعتماد وتعزيزهما.

وفي بداية عام (٢٠٠٢) قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالبحث عن جهات دولية للمساعدة في تطوير نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢)، كما جاء في الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) (مشروع تطوير التعليم العالي، ٢٠٠٦) أن مشروع تطوير التعليم العالي قام باختيار إحدى المؤسسات الدولية، وهي منظمة نارك (NARIC) البريطانية، والتي تقدم حالياً المعونة الفنية بشأن تطوير أنظمة الجودة في الجامعات اليمنية.

وشهد العام (٢٠٠٥) البداية العملية لتطبيق أنشطة ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، حيث قامت الوزارة بتكليف عدداً من الفرق - تضم متخصصين من الوطن العربي والعالم - لتقييم مؤسسات التعليم العالي الأهلية، ونتج عن ذلك التقييم إغلاق عدد من البرامج الأكاديمية، وخاصة برامج الطب البشري في كل الجامعات الخاصة باستثناء واحدة، كما تقرر إغلاق فروع معظم تلك الجامعات في المحافظات، كما تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم عدداً من

البرامج الأكاديمية في جامعات (صنعاء، وعدن، والعلوم والتكنولوجيا)، وساعدت تلك التقييمات في التعرف على جوانب القوة، وتشخيص مواطن الضعف، وتحديد الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى تحسين في تلك البرامج الأكاديمية (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، يناير ٢٠١٣).

ويبدو أن هذه التجربة قد أكدت مدى حاجة نظام التعليم العالي اليمني إلى تطبيق إجراءات ضمان الجودة والاعتماد بهدف تحسين الأداء الجامعي، وتعزيز الثقة بين الجامعات وقطاعات العمل المختلفة والطلبة، ولذلك كان محور ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الهدف الرئيسي الرابع للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) (مشروع تطوير التعليم العالي، ٢٠٠٦)، وفي معرض الحديث عن هذا الهدف تؤكد الإستراتيجية على حاجة نظام التعليم العالي اليمني إلى إحداث إجراءات داخلية وخارجية لضمان الجودة، والتي تتضمن قيام الجامعات بإنشاء أنظمة داخلية لمراقبة الجودة فيها، والإجراءات الخارجية تتضمن مطلبيين، هما: الأول إيجاد نظام للاعتماد الأكاديمي، وإنشاء هيئة أو لجنة تكون جزءاً من الوزارة، أو مستقلة عنها، تُسند إليها مهمة تطبيق نظام ومعايير الاعتماد الأكاديمي، والثاني هو إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة، تقوم بمراجعة واقع الجامعات من الداخل وفق معايير الجودة المعتمدة (مشروع تطوير التعليم العالي، ٢٠٠٦).

وتوالت جهود الوزارة لبلوغ هذا الهدف، وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيقه، حتى تحقق لها ذلك - حديثاً - بتأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي؛ وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة يعمل حالياً على تنفيذ أول تجربة في مجال الاعتماد وضمان الجودة في اليمن، من خلال تنفيذ برنامج التقييم الذاتي لعدد من الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة في إطار المرحلة الأولى لنظام الاعتماد الأكاديمي المتمثلة بتطبيق معايير المستوى الأول (بداية) في التقييم.

أهداف الاعتماد الأكاديمي في اليمن: تتمثل أهداف الاعتماد الأكاديمي في الجمهورية اليمنية فيما يلي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٨):  
(١) نشر الوعي بثقافة الجودة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والمجتمع.

- ٢) توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وأرباب العمل، وغيرهم من المعنيين حول أهداف مؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية المعتمدة التي تقدمها، وبأنها توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية.
- ٣) تحسين نوعية التعليم العالي وضمان جودته.
- ٤) الارتقاء بنوعية التعليم العالي من خلال وضع معايير الاعتماد الأكاديمي ومراقبة الجودة وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي لزيادة قدرتها التنافسية في ظل المتغيرات العالمية.
- ٥) التأكد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تلبى متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير المتفق عليها عالمياً ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع.
- ٦) ضمان الوضوح والشفافية لمؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية.
- ٧) توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها.
- ٨) تعزيز الثقة المحلية والإقليمية والدولية في جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي في اليمن.

### نظام الاعتماد الأكاديمي في اليمن:

مدخل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ومبادئه :

عمل مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي اليمني على وضع مدخل متدرج لتأسيس نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في اليمن، بناء على الاسترشاد بتجارب عالمية وعربية، ومراعاة ظروف ونشأة التعليم العالي في اليمن، وتطوره، والعوامل الحاكمة حوله، وطبيعة مؤسساته (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢)، إذ يشير المجلس إلى أنه من خلال تجربته في الجمهورية اليمنية لا يمكن تطبيق النموذج الغربي في الجودة والاعتماد كما هو؛ بل لابد من تعديله وتكييفه حتى يناسب الظروف الحالية للتعليم العالي اليمني ومؤسساته. ومن أجل ذلك فقد أعد المجلس مدخلاً مختلفاً للوصول بالمؤسسات التعليمية إلى تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ أطلق عليه "المدخل

النمائي"، ويرتكز المدخل النمائي المعد لهذا الغرض، على مبدأ التدرج في رفع سقف متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كلما نضجت خبرة مؤسسات التعليم العالي اليمنية، وفيه تم تقسيم إجراءات تطبيق المدخل النمائي على مرحلتين؛ هما: مرحلة ضمان الجودة، ومرحلة الاعتماد الأكاديمي، بحيث تضم كل مرحلة منهما مستويين، وذلك على النحو الآتي: (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فبراير ٢٠١٣).

أولاً : مرحلة ضمان الجودة: وتضم هذه المرحلة مستويين هما:

١) مستوى بداية (Beginning): ويتمثل في أن تحقق المؤسسة التعليمية متطلبات قانون إنشاء الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٥)، ولائحته التنفيذية لسنة (2007)، سواء أكانت هذه المؤسسة حكومية أم أهلية، وهذه المتطلبات تغطي الجوانب القانونية، والأكاديمية، والمادية، والقيادية، والمالية للمؤسسة التعليمية.

٢) مستوى أساس (Foundation): ويتمثل في أن تمتلك المؤسسة التعليمية نظام جودة داخلياً فعالاً، وفق متطلبات المجلس.

ثانياً : مرحلة الاعتماد الأكاديمي: وتضم هذه المرحلة أيضاً مستويين هما:

١) مستوى إنجاز (Accomplished): ويتمثل في أن تحقق المؤسسة التعليمية المعنية المستويات الإقليمية للاعتماد العام "Institutional Accreditation"، حيث تطبق المؤسسة المعايير العامة للاعتماد العام التي يقرها المجلس.

٢) مستوى تميز (Distinguished): ويتمثل في أن يحقق البرنامج الأكاديمي المستويات العالمية للاعتماد الخاص "Program Accreditation Professional".

#### الدراسات السابقة :

تناول البحث عدداً من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية المتوفرة، التي تمكن الباحث من الوصول إليها في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم، على النحو التالي:

١) دراسة محمد (٢٠١٥)، هدفت إلى عرض تجربة كلية التعليم المفتوح بجامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي، كما أنها تبين معرفة مستوى جودة الأداء الأكاديمي في الأقسام العلمية المختلفة بكلية التعليم المفتوح للعام الجامعي (٢٠١٢/٢٠١٣م)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود تطوير مستمر في أنموذج الجودة الخاص بالجامعة شمل الكثير من مكوناته، وأن مستوى جودة الأداء الأكاديمي الجامعي على مستوى الأقسام العلمية كان في قسم المحاسبة والتمويل، إضافة إلى وجود تحسن كبير في مستوى جودة الأداء الأكاديمي العام للأقسام العلمية في العام الجامعي (٢٠١٢/٢٠١٣م) مقارنة بالعام الجامعي (٢٠٠٩/٢٠١٠م)، حيث بلغت نسبة التحسن (١٦.٢٩٪).

٢) دراسة (بدرخان، ٢٠١٣)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير النوعية وضمن الجودة في جامعة عمّان الأهلية بالأردن، وذلك من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، والكشف عن أثر متغيري الكلية والخبرة في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مدى تطبيق معايير النوعية وضمن الجودة في جامعة عمّان الأهلية جاء بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي (٣.٧٢)، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر لمتغيري الخبرة والكلية في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدى تطبيق النوعية وضمن الجودة في جامعة عمّان الأهلية.

٣) دراسة (الهمداني، ٢٠١٠)، هدفت إلى بناء نموذج لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: عدم وجود فروق ذات دلالة للمعايير اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد تعزى لمتغير التخصص (إنساني - تطبيقي)، ووجود فروق ذات دلالة للمعايير اللازم توافرها لبناء وتطبيق نظام الاعتماد تعزى لمتغيري: نوع الجامعة (حكومية - خاصة) لصالح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، ومتغير جهة الحصول على المؤهل من جامعة (عربية - أجنبية) لصالح خريجي الجامعات الأجنبية.

٤) دراسة (الشامي، ٢٠٠٩)، هدفت إلى تطوير برنامج الدراسات العليا بكلية الإعلام في ضوء نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومن أهم ما توصلت إليه

الدراسة أن تحقيق ضمان الجودة والحصول عليه عمل ليس باليسير ولكنه عملية شاقة وطويلة تستغرق الكثير من الوقت والجهد حتى يمكن إنجازها، كما توصلت الدراسة إلى تصور مقترح للتطوير يركز على مستويين هما المستوى المؤسسي، والمستوى الأكاديمي، إضافة إلى آليات مساعدة لتنفيذ البرنامج المقترح. (5) **دراسة (الحريري، ٢٠٠٩)**، هدفت إلى تحديد أبرز التحديات التي تواجه تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية اليمنية، وأظهرت الدراسة مدى حاجة الجامعات الحكومية اليمنية إلى تطوير وتحسين مستوى أدائها الأكاديمي وتحقيق معايير ضمان الجودة في برامجها ومخرجاتها لتواكب تطورات العمل وتلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

(6) **دراسة (الساوي والمخلاف، ٢٠٠٩)**، هدفت إلى توضيح مفهوم الاعتماد الأكاديمي وأهدافه وأنواعه، ومراحل الاعتماد الأكاديمي وإجراءات الحصول عليه، وعرض واقع جهود جامعة تعز في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومناقشة الرؤية المستقبلية لجامعة تعز في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الجامعة لتحقيق أهدافها وغاياتها في ضوء الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

(7) **دراسة (إسحاق، ٢٠٠٩)**، هدفت إلى التعرف على متطلبات ومعايير وآليات نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي الملائمة لواقع الجامعات اليمنية، والكشف عن التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس نظام الجودة بجامعة إب، واقتراح الحلول الممكنة لتجاوز التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس وتطبيق ضمان الجودة بجامعة إب، وأظهرت الدراسة متطلبات ومعايير وآليات نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي الملائمة لواقع الجامعات اليمنية، كما كشفت عن التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس نظام الجودة بجامعة إب.

(8) **دراسة كوتش (Koch, 2004)** هدفت إلى معرفة تأثير إدارة الجودة الشاملة في قطاع مؤسسات التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير إدارة الجودة الشاملة ضعيف على قطاع مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك بسبب تركيز المؤسسات التعليمية على الفعاليات غير الأكاديمية، مثل عمليات التسجيل، والمشتريات

وغيرها من هذه الجوانب، وأن هذه المؤسسات تجاهلت الجوانب الأكاديمية، مثل قدرة الكليات، والمنهج التعليمي، وتكلفة التعليم، كما أن هناك الكثير مما يقال عن إدارة الجودة الشاملة أكثر مما ينفذ بالفعل، مما يؤدي إلى فشل كثير من مؤسسات التعليم العالي في تطبيق هذه الفلسفة.

٩) دراسة مانينغ (Manning,2004)، هدفت إلى معرفة النشاطات التي تضمن الجودة في الكليات التربوية بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سعياً لتحسين الجودة، والخدمات الطلابية، والأبحاث التطويرية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها: تأكيد أهمية التشارك في قيادة عملية ضمان الجودة، وتجديد النشاطات، كما بينت الدراسة بأن أكثر طريقة مستخدمة في إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية هي طريقة التخطيط الاستراتيجي، وأخيراً بينت الدراسة أهمية جهود العمداء المشتركة، والعمل عبر فرق ومجموعات.

١٠) دراسة أونাকা (Ohnaka,2001)، هدفت إلى إدخال أنظمة الاعتماد بالتعليم الجامعي في اليابان، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن لجنة الاعتماد ساهمت في تحسين وتطوير المجال الهندسي، وتشجيع وتعزيز الحصول على الخبرات الملائمة لكل مجال، كما أوصت بضرورة الاهتمام بالظروف البيئية والتغيرات الحادثة حول نظام الاعتماد.

### منهجية البحث وإجراءات الميدانية:

منهجية البحث: في ضوء طبيعة البحث وأهدافه فقد تم اعتماد أحد أساليب المنهج الوصفي (التحليلي)، لاستطلاع رؤية الأكاديميين والإداريين حول مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس في الجمهورية اليمنية. مجتمع البحث: هم جميع الأكاديميين والإداريين العاملين في جامعة الأندلس، والبالغ عددهم (٧٠) فرداً، موزعين بين الأكاديميين والإداريين، حيث بلغ عدد الأكاديميين (٣٠) أكاديمي، وبلغ عدد الإداريين (٤٠) إداري.

عينة البحث: نظراً لصغر حجم مجتمع البحث فقد مثلت عينة البحث المجتمع الأصل، وزعت عليهم الاستبانات من قبل الباحث، أعيد منها ما مجموعه (٦٦) استبانة، والفاقد (٤) استبانات، ولهذا تم اعتماد عينة البحث (٦٦) فرداً، أي بنسبة



(٩٤.٢٨٪) من مجتمع البحث ، والجدول (١) التالي يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة البحث:

جدول رقم (١) يبين خصائص عينة البحث الديموغرافية

م	المتغير	الفئة	العدد	النسبة
١	الجنس	ذكر	٥١	٪٧٧
		أنثى	١٥	٪٢٣
المجموع				
٢	المسمى الوظيفي	إداري	٣٩	٪٥٩
		أكاديمي	٢٧	٪٤١
المجموع				
٣	المؤهل العلمي	بكالوريوس	٣٠	٪٤٥
		ماجستير	٢٠	٪٣٠
		دكتوراه	١٦	٪٢٥
المجموع				
٤	نوع الكلية	إنسانية	٢٦	٪٣٩
		تطبيقية	٤٠	٪٦١
المجموع				
٥	سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	٣٨	٪٥٨
		٦ - ١٠ سنوات	١٨	٪٢٧
		أكثر من ١٠ سنوات	١٠	٪١٥
المجموع				

أداة البحث وخطوات بنائها: تم بناء أداة البحث (الاستبانة) بالاعتماد على معايير (المستوى الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي اليمنية (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فبراير ٢٠١٣)، وبلغ عددها سبعة معايير موزعة على النحو التالي:

المعيار الأول: (قيادة ضمان الجودة) وبلغ عدد فقراته (٩) فقرات.

المعيار الثاني: (خطة تحسين الجودة) وبلغ عدد فقراته (١١) فقرة.

المعيار الثالث: (جودة البرامج الأكاديمية) وبلغ عدد فقراته (١١) فقرة.

المعيار الرابع: (جودة تقييم مخرجات التعلم) وبلغ عدد فقراته (٨) فقرات.

المعيار الخامس: (جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم) وبلغ عدد فقراته (١١) فقرة.

المعيار السادس: (جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة) وبلغ عدد فقراته (٧) فقرات.

المعيار السابع: (جودة نظام المعلومات) وبلغ عدد فقراته (٩) فقرة.

وللتأكد من صدق أداة البحث (الاستبانة)، فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال إدارة الجودة الشاملة ومناهج البحث والإحصاء وطرقه بهدف تقييمها، والذين قدموا بعض الملاحظات البسيطة، وكذلك تم اختبار الصدق التكويني لفقرات الاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد تبين أن جميع الفقرات دالة إحصائياً مما يدل على قوة كل فقرة من فقرات الاستبانة في بناء الدرجة الكلية للمقياس.

وللتأكد من ثبات أداة البحث فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا للثبات للعينة النهائية، وقد بلغ معامل كرونباخ ألفا للثبات لأداة البحث بشكل عام (٩٥٪)، وكون القيمة تزيد عن (٨٠٪)، فإن ذلك يدل على قوة ثبات فقرات الاستبانة وأن المقياس صالح لقياس ما وضع من أجله، كما هو موضح في الجدول (٢):

جدول (٢): يبين نتائج اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات أداة البحث

م	المعيار	عدد الفقرات	درجة الثبات
١	قيادة ضمان الجودة	٩	٩٦٪
٢	خطة تحسين الجودة	١١	٩٥٪
٣	جودة البرامج الأكاديمية	١١	٩٦٪
٤	جودة تقييم مخرجات التعلم	٨	٩٢٪
٥	جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم	١١	٨٨٪

٦	جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	٧	٩٢٪
٧	جودة نظام المعلومات	٩	٩٣٪
	الأداة ككل	٦٦	٩٥٪

**المعالجة الإحصائية:** لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها: (١) تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب، ولتحديد خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، المستخدم في محاور البحث تم حساب المدى (٥ - ١ =  $\epsilon$ )، ثم تقسيمه على عدد الخلايا للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٥/١ = ٠.٨٠)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

- من ١ إلى ١.٨٠ يمثل (منخفضة جداً) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
  - من ١.٨١ إلى ٢.٦٠ يمثل (منخفضة) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
  - من ٢.٦١ إلى ٣.٤٠ يمثل (متوسطة) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
  - من ٣.٤١ إلى ٤.٢٠ يمثل (عالية) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
  - من ٤.٢١ إلى ٥.٠٠ يمثل (عالية جداً) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
- (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة البحث حول المعايير.
- (٣) اختبار (T-Test): لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث للمتغيرات (الجنس - المسمى الوظيفي - نوع الكلية).
- (٤) تحليل التباين الأحادي: لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث للمتغير (المؤهل العلمي - سنوات الخبرة).

عرض نتائج البحث: تم عرض النتائج وفقاً لأسئلة البحث على النحو التالي:

#### أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول

نص السؤال: ما مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس المتعلقة بـ(قيادة ضمان الجودة - خطة تحسين الجودة - جودة البرامج

الأكاديمية - جودة تقييم مخرجات التعلم - جودة أعضاء هيئة التدريس  
ومساعديهم - جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة - جودة نظام المعلومات) من  
وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس<sup>9</sup>.

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية  
لاستجابة أفراد عينة البحث لجميع المعايير، كما تم ترتيب المعايير تنازلياً حسب  
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣): يبين الترتيب التنازلي للمعايير حسب المتوسط الحسابي

م	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق
١	جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة.	٣.٦٤	٠.٨٣	عالية
٢	جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.	٣.٥٩	٠.٩٤	عالية
٣	جودة البرامج الأكاديمية.	٣.٥٠	٠.٩١	عالية
٤	قيادة ضمان الجودة.	٣.٤٠	٠.٩٩	متوسطة
٥	جودة نظام المعلومات.	٣.٣٢	٠.٨٧	متوسطة
٦	جودة تقييم مخرجات التعلم.	٣.٣١	٠.٩٤	متوسطة
٧	خطة تحسين الجودة.	٣.١٩	١.٠٨	متوسطة
	المعايير ككل	٣.٤٢	٠.٨٣	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- حصلت المعايير ككل على متوسط حسابي (٣.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٨٣)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- حصل معيار "جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة"، على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٦٤)، وانحراف معياري (٠.٨٣)، بينما حصل معيار "جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم"، على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٥٩)، وانحراف معياري (٠.٩٤)، كما حصل معيار "جودة البرامج الأكاديمية"، على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.٥٠)، وانحراف معياري (٠.٩١)، أما المعيار "قيادة ضمان الجودة"، حصل على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣.٤٠)، وانحراف معياري

(٠.٩٩)، بينما حصل المعيار "جودة نظام المعلومات"، على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، وبانحراف معياري (٠.٨٧)، وجاء معيار "جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة"، بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٣.٣١)، وبانحراف معياري (٠.٩٤)، وأخيراً حصل معيار "خطة تحسين الجودة"، على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٣.١٩)، وبانحراف معياري (١.٠٨).

وفيما يلي عرض النتائج للمعايير كلاً على حدة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة البحث، وذلك على النحو التالي:

(١) النتائج المتعلقة بالمعيار الأول (قيادة ضمان الجودة): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (قيادة ضمان الجودة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
١	توجد وحدة إدارية خاصة لقيادة أنشطة ضمان الجودة.	٣.٥٦	٠.٨٣	عالية	٣
٢	توفر للوحدة الإدارية التجهيزات والمصادر والموارد والميزانية المطلوبة.	٣.٠٩	٠.٩١	متوسطة	٨
٣	يديرها عضو هيئة تدريس رفيع المستوى (أستاذ أو أستاذ مشارك)، يكون على دراية ومعرفة وخبرة بضمان الجودة.	٤.١٢	٠.٧٣	عالية	١
٤	توجد في الجامعة لجنة عامة للجودة.	٣.٣٦	١.١٩	متوسطة	٤
٥	يرأسها مسؤول رفيع في الإدارة العليا للجامعة.	٣.٦٨	١.١٧	عالية	٢
٦	تتكون اللجنة من ممثلي الوحدات الإدارية الرئيسة في الجامعة.	٣.٣٠	١.٢٢	متوسطة	٥
٧	تقدم المشورة والنصح والتوجيه	٣.٢١	١.١٠	متوسطة	٦

				لوحة (إدارة) الجودة فيما يتعلق بتطوير نظام الجودة، وخطة تحسين الجامعة.
٩	متوسطة	١.١١	٣.٠٩	تقوم اللجنة بمراجعة وإقرار أدوات التقييم من نماذج واستبانات التي تستخدم في أنشطة ضمان الجودة في الجامعة.
٧	متوسطة	١.١٣	٣.٢٠	تقوم اللجنة بمتابعة جودة الأداء في الجامعة وتقديم التقارير اللازمة عن ذلك.
	متوسطة	٠.٩٩	٣.٤٠	المعيار ككل

### نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (٣.٤٠)، والانحراف المعياري (٠.٩٩)، وكان مدى التطبيق للمعيار (متوسطة).
- أن أعلى فقرة كانت رقم (٣)، والتي تنص على " يديرها عضو هيئة تدريس رفيع المستوى (أستاذ أو أستاذ مشارك)، يكون على دراية ومعرفة وخبرة بضمان الجودة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.١٢) وانحراف معياري (٠.٧٣)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- وجاءت الفقرة رقم (٥)، والتي تنص على " يرأسها مسؤول رفيع في الإدارة العليا للجامعة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٦٨)، وانحراف معياري (١.١٧)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (٨)، والتي تنص على " تقوم اللجنة بمراجعة وإقرار أدوات التقييم من نماذج واستبانات التي تستخدم في أنشطة ضمان الجودة في الجامعة"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٠٩) وانحراف معياري (١.١١)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- وجاءت الفقرة رقم (٢)، والتي تنص على " توفر للوحدة الإدارية التجهيزات والموارد والميزانية المطلوبة"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٠٩) وانحراف معياري (٠.٩١)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).

٢) النتائج المتعلقة بالمعيار الثاني (خطة تحسين الجودة): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد لعينة تجاه معيار: (خطة تحسين الجودة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
١٠	تعد الجامعة وتنفذ الخطة في ضوء تحليل دقيق لواقع المؤسسة.	٣.٢٣	١.٠٢	متوسطة	٦
١١	تتضمن الخطة استراتيجيات وسياسات وإجراءات للتحسين المستمر للأداء.	٣.٢٦	٠.٩٣	متوسطة	٤
١٢	ترتكز الخطة على أحد نماذج الجودة المتعارف عليها في التعليم العالي.	٣.٤١	٠.٩٤	عالية	١
١٣	تعتمد الخطة وما تتضمنه من استراتيجيات وسياسات وإجراءات التحسين المستمر من قبل المجالس المختصة في الجامعة وتعلن لجميع المنتفعين.	٣.٢٦	١.١٠	متوسطة	٥
١٤	تتضمن الخطة تحليلاً دقيقاً لواقع الجامعة للوصول إلى رؤية واضحة لضمان الجودة.	٣.٣٣	٠.٩٩	متوسطة	٢
١٥	تتضمن الخطة استراتيجيات وسياسات وإجراءات التحسين المستمر مبينا فيها أدوار كل الكليات والأقسام العلمية والوحدات الإدارية والإداريين وغيرهم من المعنيين.	٣.٢١	١.٠٢	متوسطة	٧
١٦	تتضمن الخطة أهدافاً محددة لضمان	٣.٣٠	٠.٩٨	متوسطة	٣

				الجودة ووسائل رئيسة لتحقيق كل هدف.	
١٧	٣.٢٠	١.٠١	متوسطة	٨	تتضمن الخطة مؤشرات أداء رئيسة لقياس جودة أداء الجامعة في جميع أنشطتها.
١٨	٣.٠٣	١.٠٧	متوسطة	١٠	تتضمن الخطة آليات ضمان مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أنشطة ضمان الجودة.
١٩	٢.٧٧	١.١٢	متوسطة	١١	تتضمن الخطة آليات مشاركة كل ذوي العلاقة مثل أرباب العمل.
٢٠	٣.١٢	١.١٦	متوسطة	٩	تتضمن الخطة آلية تطبيق ومتابعة ومراجعة خطة تحسين الجودة.
المعيار ككل		٣.١٩	١.٠٨	متوسطة	

### نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (٣.١٩)، والانحراف المعياري (١.٠٨)، وكان مدى التطبيق للمعيار (متوسطة).
- أن أعلى فقرة كانت رقم (١٢)، والتي تنص على " تركز الخطة على أحد نماذج الجودة المتعارف عليها في التعليم العالي"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٤١) وانحراف معياري (٠.٩٤)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- وجاءت الفقرة رقم (١٤)، والتي تنص على " تتضمن الخطة تحليلاً دقيقاً لواقع الجامعة للوصول إلى رؤية واضحة لضمان الجودة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٣٣)، وانحراف معياري (٠.٩٩)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- أن أدنى فقرة كانت رقم (١٩)، والتي تنص على " تتضمن الخطة آليات مشاركة كل ذوي العلاقة مثل أرباب العمل"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢.٧٧) وانحراف معياري (١.١٢)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- وجاءت الفقرة رقم (١٨)، والتي تنص على " تتضمن الخطة آليات ضمان مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أنشطة ضمان الجودة"، في المرتبة قبل الأخيرة



بمتوسط حسابي (٣.٠٣) وانحراف معياري (١.٠٧)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).

(٣) النتائج المتعلقة بالمعيار الثالث (جودة البرامج الأكاديمية): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة البرامج الأكاديمية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
٢١	تعد الجامعة آلية تضمن جودة برامجها الأكاديمية وفقاً لما هو متعارف عليه عالمياً في التعليم العالي.	٣.٧٠	٠.٩١	عالية	١
٢٢	تعد الجامعة مخرجات تعلم لكل برنامج من برامجها الأكاديمية ومواصفاتها ومواصفات المقررات الدراسية وتوصيفاتها وفق الآلية أعلاه.	٣.٦٨	٠.٨٦	عالية	٢
٢٣	تعد الجامعة آلية تضمن متابعة تنفيذ البرامج الأكاديمية ومراجعتها الدورية بانتظام بما يضمن حداثتها وارتباطها باحتياجات السوق والمجتمع.	٣.٥٠	٠.٩٣	عالية	٧
٢٤	تشمل البرامج آلية إعداد رسالة البرامج الأكاديمية وأهدافها.	٣.٦٧	٠.٩٣	عالية	٣
٢٥	تشمل البرامج آلية إعداد مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية، وآلية إعلانها لجميع المنتفعين.	٣.٥٢	٠.٩٢	عالية	٦
٢٦	تشمل البرامج آلية توفير متطلبات مصادر التعلم المناسبة لكل برنامج أكاديمي.	٣.٥٨	٠.٨٩	عالية	٤

٢٧	تشمل البرامج إجراءات الحصول على الموافقات الرسمية لتقديم البرامج الأكاديمية، بالإضافة إلى موافقة القسم العلمي المعني بالبرنامج والذي يشكل الأساس.	٣.٥٦	٠.٨٦	عالية	٥
٢٨	تشمل البرامج آلية تقييم البرامج الأكاديمية وتشمل متابعة تقدم تعلم الطلبة في البرنامج.	٣.٥٠	٠.٩٨	عالية	٨
٢٩	تشمل البرامج آلية المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية بما يضمن إشراك مقيمين خارجيين.	٣.٢٤	٠.٨٩	متوسطة	١٠
٣٠	تشمل البرامج آلية الحصول على تغذية راجعة من أرباب العمل في سوق العمل والمنظمات ذات العلاقة بمخرجات البرامج الأكاديمية.	٣.٠٨	٠.٩٧	متوسطة	١١
٣١	تشمل البرامج آلية مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة ضمان جودة البرامج الأكاديمية.	٣.٤٥	١.٠٦	عالية	٩
المعيار ككل		٣.٥٠	٠.٩١	عالية	

### نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (٣.٥٠)، والانحراف المعياري (٠.٩١)، وكان مدى التطبيق للمعيار (عالية).
- أن أعلى فقرة كانت رقم (٢١)، والتي تنص على "تعد الجامعة آلية تضمن جودة برامجها الأكاديمية وفقاً لما هو متعارف عليه عالمياً في التعليم العالي"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٧٠) وانحراف معياري (٠.٩١)، وكان مدى التطبيق (عالية).

- وجاءت الفقرة رقم (٢٢)، والتي تنص على "تعد الجامعة مخرجات تعلم لكل برنامج من برامجها الأكاديمية ومواصفاتها ومواصفات المقررات الدراسية وتوصيفاتها وفق الآلية أعلاه" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٦٨)، وانحراف معياري (٠.٨٦)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (٣٠)، والتي تنص على "تشمل البرامج آلية الحصول على تغذية راجعة من أرباب العمل في سوق العمل والمنظمات ذات العلاقة بمخرجات البرامج الأكاديمية" حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٠٨) وانحراف معياري (٠.٩٧)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- وجاءت الفقرة رقم (٢٩)، والتي تنص على "تشمل البرامج آلية المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية بما يضمن إشراك مقيمين خارجيين"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٢٤) وانحراف معياري (٠.٨٩)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).

(٤) **النتائج المتعلقة بالمعيار الرابع (جودة تقييم مخرجات التعلم):** لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٧): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه

معيار: (جودة تقييم مخرجات التعلم)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
٣٢	بالإضافة إلى نظام الامتحانات، تعد الجامعة نظاماً لتقييم مخرجات التعلم يضاها تلك المتوافر في جامعات مماثلة.	٣.٣٥	١.٠٢	متوسطة	٢
٣٣	يطبق نظام تقييم مخرجات التعلم بشفافية عالية، وبدقة متناهية، بما يضمن عدالة التقييم وعدم تحيزه،	٣.٢١	١.٠٦	متوسطة	٧

				بحيث يعطى كل ذي حق حقه.	
٨	متوسطة	١.٠٨	٣.٢٠	يوفر نظام تقييم مخرجات التعلم معلومات قيمة للجامعة حول فعالية تعلم الطلبة والفرص التي توفرها الجامعة لدعم تعليمهم.	٣٤
٥	متوسطة	٠.٨٩	٣.٢٣	تمتلك الجامعة آلية لمتابعة مدى التزام وحداتها المختلفة بتطبيق نظام التقييم.	٣٥
٦	متوسطة	٠.٩١	٣.٢٣	بالإضافة إلى نظام الامتحانات ، يشمل نظام النظام أدوات قياس مدى تحقق الطلبة مخرجات التعلم في كل برنامج أكاديمي ، بالإضافة إلى اختبارات المقررات الدراسية مثل مشاريع التخرج وملف الانجاز المهني وامتحانات الكفاءة.	٣٦
٤	متوسطة	٠.٩١	٣.٢٩	يشمل نظام مخرجات التعلم آلية قياس مدى تحقق مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية وأهدافها.	٣٧
١	عالية	٠.٨٩	٣.٦١	يشمل نظام مخرجات التعلم معايير توزيع الدرجات في المقررات الدراسية وكيفية رصدتها وتوثيقها.	٣٨
٣	متوسطة	٠.٩٦	٣.٣٢	يشمل نظام مخرجات التعلم آلية متابعة طريقة تنفيذ نظام تقييم مخرجات التعلم بما يضمن سلامة الإجراءات.	٣٩
	متوسطة	٠.٩٤	٣.٣١	المعيار ككل	

نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (٣.٣١)، والانحراف المعياري (٠.٩٤)، وكان مدى التطبيق للمعيار (متوسطة).

- أن أعلى فقرة كانت رقم (٣٨)، والتي تنص على "يشمل نظام مخرجات التعلم معايير توزيع الدرجات في المقررات الدراسية وكيفية رصدتها وتوثيقها"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٦١) وانحراف معياري (٠.٨٩)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- وجاءت الفقرة رقم (٣٢)، والتي تنص على "بالإضافة إلى نظام الامتحانات، تعد الجامعة نظاماً لتقييم مخرجات التعلم يضاهاى تلك المتوافرة في جامعات مماثلة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٣٥)، وانحراف معياري (١.٠٢)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (٣٤)، والتي تنص على "يوفر نظام تقييم مخرجات التعلم معلومات قيمة للجامعة حول فعالية تعلم الطلبة والفرص التي توفرها الجامعة لدعم تعليمهم" حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٢٠) وانحراف معياري (١.٠٨)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- وجاءت الفقرة رقم (٣٣)، والتي تنص على "يطبق نظام تقييم مخرجات التعلم بشفافية عالية، وبدقة متناهية، بما يضمن عدالة التقييم وعدم تحيزه، بحيث يعطى كل ذي حق حقه"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٢١) وانحراف معياري (١.٠٦)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).

٥) النتائج المتعلقة بالمعيار الخامس (جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٨): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
٤٠	تمتلك الجامعة إجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم، تضمن امتلاك المعنيين المستوى الضروري	٣.٨٠	٠.٨٣	عالية	٣

من (المعرفة والكفاءة).				
٤١	تتم عملية التعيين وفق إعلان.	٣.٣٢	١.١٨	متوسطة ١٠
٤٢	تتم عملية المفاضلة بين المتقدمين وفق معايير شفافة ومعلنة للجميع.	٣.٥٨	١.٠٢	عالية ٦
٤٣	توفر الجامعة فرص للتظلم لمن لم يتم اختيارهم.	٣.٠٦	١.٢١	متوسطة ١١
٤٤	يملكون معرفة كاملة وفهما عميقا للمواد التي يقومون بتدريسها.	٣.٨٠	٠.٧٥	عالية ٢
٤٥	لديهم المهارة والخبرة الضرورية لمساعدة الطلبة على بناء فهمهم الخاص بهم في سياق تدريس متنوعة.	٣.٨٣	٠.٦٩	عالية ١
٤٦	لديهم القدرة على جمع تغذية راجعة حول أدائهم التدريسي.	٣.٥٥	٠.٨٨	عالية ٧
٤٧	توفر الجامعة العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس لكل برنامج أكاديمي وفقاً لمؤشرات الحد الأدنى للجودة والاعتمادية.	٣.٧٤	٠.٩٥	عالية ٤
٤٨	يشاركون في ورش وبرامج تدريب لتطوير قدراتهم التدريسية، وتشجيعهم على تقييمها، ومن ثم العمل على تحسينها.	٣.٦٧	٠.٩٥	عالية ٥
٤٩	مساعدة من تبين انهم محدودو الكفاءة التدريسية لتحسين مهاراتهم إلى مستوى مقبول، وإبعاد من فشلوا في التحسين عن التدريس.	٣.٥٥	١.٠٣	عالية ٩
٥٠	يشاركون في المؤتمرات، والندوات، وبرامج التدريب لتحسين مهاراتهم في البحث العلمي.	٣.٥٥	٠.٩٨	عالية ٥
المعيار ككل		٣.٥٩	٠.٩٤	عالية

## نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (٣.٥٩)، والانحراف المعياري (٠.٩٤)، وكان مدى التطبيق للمعيار (عالية).
  - أن أعلى فقرة كانت رقم (٤٥)، والتي تنص على " لديهم المهارة والخبرة الضرورية لمساعدة الطلبة على بناء فهمهم الخاص بهم في سياق تدريس متنوعة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٨٣) وانحراف معياري (٠.٦٩)، وكان مدى التطبيق (عالية).
  - وجاءت الفقرة رقم (٤٤)، والتي تنص على " يمتلكون معرفة كاملة وفهما عميقا للمواد التي يقومون بتدريسها" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٠)، وانحراف معياري (٠.٧٥)، وكان مدى التطبيق (عالية).
  - أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (٤٣)، والتي تنص على " توفر الجامعة فرص للتظلم لمن لم يتم اختيارهم"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٠٦) وانحراف معياري (١.٢١)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
  - وجاءت الفقرة رقم (٤١)، والتي تنص على " تتم عملية التعيين وفق إعلان"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٣٢) وانحراف معياري (١.١٨)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- ٦) النتائج المتعلقة بالمعيار السادس (جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٩): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
٥١	توفر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس تنمية معارفهم ومهاراتهم.	٣.٥٦	٠.٨٩	عالية	٥

٤	عالية	٠.٩٢	٣.٤٥	تصمم مصادر التعلم وتوفر وفق حاجات الطلبة، وتكون متاحة لاستخدامها ببسر- ويتم جمع معلومات حول رضا الطلبة عن مصادر التعلم بهدف تطويرها دوريا.	٥٢
١	عالية	٠.٩٣	٣.٨٦	تتضمن البرامج الأكاديمية من مكون تدريب عملي حقيقي في مواقع تدريب فعلية، وتكون مدتها كافية لإتقان المهارات العملية الأساسية.	٥٣
٣	عالية	٠.٨٧	٣.٧٣	تشمل مصادر التعلم المكتبات ومراكز مصادر التعلم، بما في ذلك المصادر الإلكترونية.	٥٤
٢	عالية	٠.٨٨	٣.٨٠	تشمل مصادر التعلم مختبرات الحاسوب، والمختبرات العلمية والورش والمعامل.	٥٥
٦	عالية	٠.٨٨	٣.٥٥	تشمل مصادر التعلم المعيد، والمدرسين المساعدين، وغيرهم من الاختصاصيين.	٥٦
٧	عالية	٠.٨٩	٣.٥٣	تشمل مصادر التعلم الساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم.	٥٧
	عالية	٠.٨٣	٣.٦٤	المعيار ككل	

#### نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (٣.٦٤)، والانحراف المعياري (٠.٨٣)، وكان مدى التطبيق للمعيار (عالية).
- أن أعلى فقرة كانت رقم (٥٣)، والتي تنص على "تتضمن البرامج الأكاديمية من مكون تدريب عملي حقيقي في مواقع تدريب فعلية، وتكون مدتها كافية لإتقان المهارات العملية الأساسية"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٨٦) وانحراف معياري (٠.٩٣)، وكان مدى التطبيق (عالية).



- وجاءت الفقرة رقم (٥٥)، والتي تنص على " تشمل مصادر التعلم مختبرات الحاسوب، والمختبرات العلمية والورش والمعامل" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٠)، وانحراف معياري (٠.٨٨)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (٥٧)، والتي تنص على " تشمل مصادر التعلم الساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم" حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٥٣) وانحراف معياري (٠.٨٩)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- وجاءت الفقرة رقم (٥٦)، والتي تنص على " تشمل مصادر التعلم المعيد، والمدرسين المساعدين، وغيرهم من الاختصاصيين"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٥٥) وانحراف معياري (٠.٨٨)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- ٧) النتائج المتعلقة بالمعيار السابع (جودة نظام المعلومات): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٠): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة نظام المعلومات)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
٥٨	توافر نظام معلومات في الجامعة يتمحور حول مؤشرات الأداء الرئيسية من حيث (جمع وتحليل البيانات، واستخدامها لتحسين برامجها الأكاديمية وأنشطتها).	٣.٢٦	٠.٨٨	متوسطة	٥
٥٩	توافر مكتباً يختص بربط الجامعة بالمجتمع، وتسويق مخرجاتها من الخريجين والبحوث والاستشارات، .....	٣.٠٥	١.٠٩	متوسطة	٧
٦٠	يغطي نظام المعلومات مؤشرات الأداء الرئيس، وتستخدم نتائجه لمقارنة أداء الجامعة مع جامعات مماثلة نوعاً وحجماً.	٣.٠٦	١.٠٥	متوسطة	٦

٦١	يشمل نظام المعلومات نسب نجاح الطلبة في كل برنامج، ومستوى دراسي، ونسب الترسب والرسوب.	٣.٥٥	٠.٧٣	عالية	١
٦٢	يشمل نظام المعلومات مدى تحقيق الطلبة مخرجات التعلم في كل برنامج أكاديمي ومستوى دراسي.	٣.٣٠	٠.٨٢	متوسطة	٢
٦٣	يشمل نظام المعلومات رضا الطلبة عن كل برنامج أكاديمي.	٣.٢١	٠.٩٢	متوسطة	
٦٤	يشمل نظام المعلومات تقييم الطلبة لجودة التدريس.	٣.٢٦	٠.٨٧	متوسطة	٤
٦٥	يشمل نظام المعلومات تقييم الطلبة لمدى توافر مصادر التعلم وجودتها.	٣.٢٧	٠.٩٩	متوسطة	٣
٦٦	يشمل نظام المعلومات تقييم سوق العمل لجودة مخرجات كل برنامج أكاديمي، ونسب التوظيف السنوية.	٢.٩١	١.٠٦	متوسطة	٨
	المجموع	٣.٣٢	٠.٨٧	متوسطة	

### نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (٣.٣٢)، والانحراف المعياري (٠.٨٧)، وكان مدى التطبيق للمعيار (متوسطة).
- أن أعلى فقرة كانت رقم (٦١)، والتي تنص على "يشمل نظام المعلومات نسب نجاح الطلبة في كل برنامج، ومستوى دراسي، ونسب الترسب والرسوب"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٥٥) وانحراف معياري (٠.٧٣)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- وجاءت الفقرة رقم (٦٢)، والتي تنص على "يشمل نظام المعلومات مدى تحقيق الطلبة مخرجات التعلم في كل برنامج أكاديمي ومستوى دراسي" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٣٠)، وانحراف معياري (٠.٨٣)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).

- أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (٦٦)، والتي تنص على "يشمل نظام المعلومات تقييم سوق العمل لجودة مخرجات كل برنامج أكاديمي، ونسب التوظيف السنوية" حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢.٩١) وانحراف معياري (١.٠٦)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).
- وجاءت الفقرة رقم (٥٩)، والتي تنص على "توافر مكتباً يختص بربط الجامعة بالمجتمع، وتسويق مخرجاتها من الخريجين والبحوث والاستشارات"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٠٥) وانحراف معياري (١.٠٩)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).

#### ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني

نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين استجابة أفراد عينة البحث حول معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس، ومتغيرات البحث المتمثلة بـ (الجنس- نوع الكلية- المسمى الوظيفي- المؤهل العلمي- سنوات الخبرة)؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام (T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، وفقاً لمتغيرات البحث، وكان ذلك على النحو التالي:

أ- الجنس: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب اختبار (T-Test)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص متغير الجنس، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١١): يبين دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (الجنس) تجاه المعايير

المعايير	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
قيادة ضمان الجودة	ذكر	٣.٤٧	٠.٨٦	٦٤	١.٤٣	٠.٠١
	أنثى	٣.١٥	٠.٣٩			

٠.١١	١.١٠	٦٤	٠.٩٠	٣.٢٥	ذكر	خطة تحسين الجودة
			٠.٥٧	٢.٩٨	أنثى	
٠.١٤	٢.١٠	٦٤	٠.٧٤	٣.٥٩	ذكر	جودة البرامج الأكاديمية
			٠.٥٩	٣.١٦	أنثى	
٠.١٩	١.٤٠	٦٤	٠.٨٣	٣.٣٨	ذكر	جودة تقييم مخرجات التعلم
			٠.٦٦	٣.٠٥	أنثى	
٠.٦٤	١.٦٨	٦٤	٠.٧٣	٢.٦٦	ذكر	جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم
			٠.٦١	٣.٣٢	أنثى	
٠.٣٦	١.٦٤	٦٤	٠.٧١	٣.٦٥	ذكر	جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة
			٠.٥٦	٣.٣٢	أنثى	
٠.٠١	٢.٠٥	٦٤	٠.٧٩	٣.٣١	ذكر	جودة نظام المعلومات
			٠.٤٩	٢.٨٧	أنثى	
٠.٢٤	١.٨٨	٦٤	٠.٧٩	٣.٤٧	ذكر	جميع المعايير
			٠.٦٢	٣.١٢	أنثى	

### يلاحظ من الجدول السابق أنه:

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة البحث تجاه المعايير تعزى لمتغير(الجنس)، وهذا يدل على اتفاق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.
- توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة البحث تجاه معيار (قيادة ضمان الجودة) تعزى لمتغير (الجنس)، وكانت لصالح (الذكور).
- توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة البحث تجاه معيار (جودة نظام المعلومات) تعزى لمتغير (الجنس)، وكانت لصالح (الذكور).
- ب- نوع الكلية: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب اختبار (T-Test)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص متغير الكلية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢): يبين دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (نوع الكلية) تجاه المعايير

المعايير	نوع الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
قيادة ضمان الجودة	تطبيقية	٣.٤٧	٠.٦٨	٦٤	٠.٨٥	٠.٠٦
	إنسانية	٣.٣٠	٠.٩٣			
خطة تحسين الجودة	تطبيقية	٣.٢٣	٠.٨٠	٦٤	٠.٤٩	٠.٥٧
	إنسانية	٣.١٣	٠.٩١			
جودة البرامج الأكاديمية	تطبيقية	٣.٥٢	٠.٧٦	٦٤	٠.٢٧	٠.٥٧
	إنسانية	٣.٤٧	٠.٦٩			
جودة تقييم مخرجات التعلم	تطبيقية	٣.٣٤	٠.٨٣	٦٤	٠.٤٧	٠.٥١
	إنسانية	٣.٢٥	٠.٧٦			
جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم	تطبيقية	٣.٦٣	٠.٧٢	٦٤	٠.٦٨	٠.٤١
	إنسانية	٣.٥١	٠.٧٣			
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	تطبيقية	٣.٦٢	٠.٦٧	٦٤	٠.٦٧	٠.٩١
	إنسانية	٣.٥١	٠.٧١			
جودة نظام المعلومات	تطبيقية	٣.٢٢	٠.٦٩	٦٤	٠.١٧	٠.١٩
	إنسانية	٣.١٩	٠.٨٥			
جميع المعايير	تطبيقية	٣.٠٧	٠.٨٢	٦٤	٠.٨٨	٠.٥٥
	إنسانية	٣.٣٤	٠.٦٥			

يلاحظ من الجدول السابق أنه: لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة البحث تجاه المعايير تعزى لمتغير (نوع الكلية)، وهذا يدل على اتفاق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.

ج- المسمى الوظيفي: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب اختبار (T-Test)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص متغير المسمى الوظيفي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣): يبين دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (المسمى الوظيفي) تجاه

## المعايير

المعايير	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
قيادة ضمان الجودة	إداري	٣.٢٠	٠.٧٨	٦٤	-٢.٥٩	٠.٦٩
	أكاديمي	٣.٦٩	٠.٧١			
خطة تحسين الجودة	إداري	٣.٠٧	٠.٨٩	٦٤	١.٤٩	٠.٢٧
	أكاديمي	٣.٣٨	٠.٧٤			
جودة البرامج الأكاديمية	إداري	٣.٤١	٠.٧٣	٦٤	١.١٠	٠.٧٢
	أكاديمي	٣.٦٢	٠.٧٢			
جودة تقييم مخرجات التعلم	إداري	٣.٢٩	٠.٧٦	٦٤	٠.١٤	٠.٢٦
	أكاديمي	٣.٣٢	٠.٨٧			
جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم	إداري	٣.٤٨	٠.٧٢	٦٤	١.٤٧	٠.٩٦
	أكاديمي	٣.٧٤	٠.٧٠			
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	إداري	٣.٥٢	٠.٦٨	٦٤	٠.٧٤	٠.٨٧
	أكاديمي	٣.٦٥	٠.٦٩			
جودة نظام المعلومات	إداري	٣.١٣	٠.٧٣	٦٤	٠.٩٥	٠.٣٢
	أكاديمي	٣.٣١	٠.٧٨			
جميع المعايير	إداري	٣.٣٠	٠.٨٢	٦٤	٢.٥٢	٠.٨١
	أكاديمي	٣.٥٣	٠.٨٨			

يلاحظ من الجدول السابق أنه: لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة البحث تجاه جميع المعايير تعزى لمتغير (المسمى الوظيفي)، وهذا يدل على اتفاق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.

د- **المؤهل العلمي:** للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب وتحليل التباين الأحادي

(One Way Anova)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص

بمتغير المؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤): يبين دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (المؤهل العلمي) تجاه

#### المعايير

المعايير	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق (Scheffe)
قيادة ضمان الجودة	بكالوريوس	٣.٢٤	٠.٧٤	٣.٩٣	٠.٠٢٥	توجد
	ماجستير	٣.٢٨	٠.٨١			
	دكتوراه	٣.٨٦	٠.٧١			
خطة تحسين الجودة	بكالوريوس	٢.٩٩	٠.٨٧	٣.٤٦	٠.٠٣٧	توجد
	ماجستير	٣.١٢	٠.٨٩			
	دكتوراه	٣.٦٥	٠.٥٥			
جودة البرامج الأكاديمية	بكالوريوس	٣.٣٥	٠.٧٢	٢.٨٧	٠.٠٦٤	لا توجد
	ماجستير	٣.٤٢	٠.٧٠			
	دكتوراه	٣.٨٦	٠.٦٩			
جودة تقييم مخرجات التعلم	بكالوريوس	٢.١٩	٠.٨٥	١.٢٤	٠.٢٩٦	لا توجد
	ماجستير	٣.٢٦	٠.٦٤			
	دكتوراه	٣.٥٧	٠.٨٦			
جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	بكالوريوس	٣.٤٢	٠.٧٥	٢.٨٧	٠.٠٦٤	لا توجد
	ماجستير	٣.٥٥	٠.٦٦			
	دكتوراه	٣.٩٤	٠.٦٤			
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	بكالوريوس	٣.٤١	٠.٦٣	١.٩٧	٠.١٤٨	لا توجد
	ماجستير	٣.٦٢	٠.٧٧			
	دكتوراه	٣.٨٢	٠.٦٣			
جودة نظام المعلومات	بكالوريوس	٣.٠٤	٠.٧٣	١.٩٩	٠.١٤٤	لا توجد
	ماجستير	٣.٢٢	٠.٦٥			

			٠.٨٥	٣.٥٠	دكتوراه	
لا توجد	٠.٤٧	١.٩٧	٠.٨٢	٣.٢٣	بكالوريوس	جميع المعايير
			٠.٧٢	٣.٣٥	ماجستير	
			٠.٦٧	٣.٧٤	دكتوراه	

### يلاحظ من الجدول السابق أنه:

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة البحث تجاه جميع المعايير تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، وهذا يدل على اتساق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.
  - توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة البحث تجاه معيار (قيادة ضمان الجودة) تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، وكانت لصالح (الدكتوراه).
  - توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة البحث تجاه معيار (خطة تحسين الجودة) تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، وكانت لصالح (الدكتوراه).
  - هـ- سنوات الخبرة: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص بمتغير سنوات الخبرة، كما هو موضح في الجدول التالي:
- جدول رقم (١٥): يبين دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (سنوات الخبرة) تجاه

### المعايير

اتجاه الفروق (Scheffe)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	سنوات الخبرة	المعيار
لا توجد	٠.٠٦١	٢.٩٢	٠.٧٣	٣.٢١	٥ سنوات فأقل	قيادة ضمان الجودة
			٠.٨٥	٣.٦٥	٦ - ١٠ سنوات	
			٠.٧٤	٣.٧٠	اكتر من ١٠ سنوات	
لا توجد	٠.١٦٥	١.٨٥	٠.٨٨	٣.٠٦	٥ سنوات فأقل	خطة تحسين الجودة
			٠.٨٨	٣.٢٣	٦ - ١٠ سنوات	



			٠.٤٦	٣.٦٣	اكتر من ١٠ سنوات	
لا توجد	٠.٤٠٥	٠.٩٢	٠.٧٣	٣.٤٠	٥ سنوات فاقل	جودة البرامج الأكاديمية
			٠.٨٦	٣.٥٨	١٠ - ٦ سنوات	
			٠.٤١	٣.٧٢	اكتر من ١٠ سنوات	
لا توجد	٠.٨٤٤	٠.١٧	٠.٨٣	٣.٢٥	٥ سنوات فاقل	جودة تقييم مخرجات التعلم
			٠.٨٥	٣.٣٨	١٠ - ٦ سنوات	
			٠.٦٤	٣.٣٦	اكتر من ١٠ سنوات	
لا توجد	٠.١٤٢	٢.٠٢	٠.٧٢	٣.٤٣	٥ سنوات فاقل	جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم
			٠.٧٢	٣.٧٩	١٠ - ٦ سنوات	
			٠.٦٠	٣.٧٩	اكتر من ١٠ سنوات	
لا توجد	٠.١٧٢	١.٨١	٠.٦٣	٣.٤٦	٥ سنوات فاقل	جودة مصادر التعلم ودعم تعليم الطلبة
			٠.٧٥	٣.٦٤	١٠ - ٦ سنوات	
			٠.٧٣	٣.٩٠	اكتر من ١٠ سنوات	
لا توجد	٠.٢٠٩	١.٦٠	٠.٦٨	٣.٠٧	٥ سنوات فاقل	جودة نظام المعلومات
			٠.٨٨	٣.٤٤	١٠ - ٦ سنوات	
			٠.٧٤	٣.٢٩	اكتر من ١٠ سنوات	
لا توجد	٠.٠٩٨	١.٩٢	٠.٧١	٣.٢٧	٥ سنوات فاقل	جميع المعايير
			٠.٦٧	٣.٥٣	١٠ - ٦ سنوات	
			٠.٨٥	٣.٦٣	اكتر من ١٠ سنوات	

**يلاحظ من الجدول السابق أنه:** لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة البحث تجاه المعايير تعزى لمتغير (سنوات الخبرة)، وهذا يدل على اتساق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.

**التوصيات:** على ضوء نتائج البحث فقد خرج الباحثين بالتوصيات التالية:

(١) ضرورة توفير متطلبات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وتهيئة التعليمية لتكون مناسبة ومهيأة لتطبيق معاييرها بشكل تام.

٢) ضرورة عمل دراسات ميدانية لواقع التعليم الجامعي الحكومي والخاص والوقوف على مواطن القصور والخلل والعمل على تلافئها. والتركيز على جوانب القوة والتميز ودعمها.

٣) تعريف القائمين على تطبيق معايير الاعتماد وقياس مؤشرات التطبيق على عناصر ومعايير الاعتماد بالخطوات اللازمة، والتعليمات عن كيفية تطبيق النماذج وخطوات تطبيق المعايير، وتحديد المصطلحات الخاصة بها والاتفاق على طرق قياسها، والعلاقة بين التقارير و إرسال المطبوعات والنماذج لهم بشكل دوري ولا ينتظر أن تطلبها المؤسسة التعليمية.

**المقترحات:** على ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث الحالي والتوصيات فقد اقترح الباحث عدد من الدراسات التي يمكن أن تساهم في تطبيق المعايير الوطنية لضمان الجودة الاعتماد الأكاديمي، منها :

١) درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.

٢) درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كليات المجتمع اليمنية الحكومية والخاصة.

٣) دراسات تقييمية للمعايير الوطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية والخاصة مدارس مختارة كدراسة حالة.

٤) دراسات تقييمية للمعايير الوطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية والخاصة مدارس مختارة كدراسة حالة.

٥) دراسة المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيق المعايير الوطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.

**المراجع :**

١. إسحاق، هاشم(٢٠٠٩). "متطلبات ومعايير وآليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التعليم العالي وتحديات تأسيسها بجامعة إب". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن " تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.
٢. بدرخان، سوسن سعد الدين(٢٠١٣). "مدى تطبيق جامعة عمان الأهلية لمعايير النوعية وضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية". مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص ٥٩ - ٨٧.
٣. الجلبى، سوسن شاكر مجيد(٢٠١١). "ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية: الأهداف - الإجراءات - النتائج". ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي، لبنان: بيروت، (٢٩ - ٣٠ نيسان/٢٠١١م).
٤. الحريري، خالد حسن علي(٢٠٠٩). "تحديات تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية اليمنية". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن بعنوان "تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء، (١٠ - ١٢ /أكتوبر/٢٠٠٩).
٥. رقاد، صليحة(٢٠١٤). "تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف ١، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٦. السماوي، عبد الرقيب والمخلافي، سلطان(٢٠٠٩). "الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في جامعة تعز: الواقع والرؤية المستقبلية". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي: "تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء، (١٠ - ١٢ /أكتوبر/٢٠٠٩).
٧. الشامى، عبد الرحمن(٢٠٠٩). "تقويم برنامج الدراسات العليا في كلية الإعلام". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة، (٣١ مايو - ٢ يونيو/٢٠٠٩).

٨. عبدالدايم، عبدالله (٢٠٠٠). "الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية". ط١، بيروت: دار العلم للملايين.
٩. القباني، تركي يحيى قاسم (٢٠١٢). "استشراف مستقبل الاعتماد الأكاديمي في جامعة صنعاء". رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
١٠. كويران، عبد الوهاب عوض وآخرون (٢٠١٠). "تقويم عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية لواقع ضمان جودة البرامج الأكاديمية في كليات جامعة عدن". المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، اليمن.
١١. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمنان جودة التعليم العالي (٢٠١٢). "الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي". سبتمبر (٢٠١٢)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.
١٢. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمنان جودة التعليم العالي (٢٠١٣). "معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي - معايير المستوى الأول". يناير (٢٠١٣)، الجمهورية اليمنية.
١٣. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمنان جودة التعليم العالي (٢٠١٣). "معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي - معايير المستوى الثاني". فبراير (٢٠١٣)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.
١٤. محمد، عبداللطيف مصلح (٢٠١٥). "تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي - كلية التعليم المفتوح أنموذجاً". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (٨)، العدد (٢٢)، ص ١٧٧-٢١٦.
١٥. مشروع تطوير التعليم العالي (٢٠٠٦). "الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠". وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.

١٦. الهمداني، فتحية(٢٠١٠). "بناء نموذج لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
١٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(٢٠٠٨). "مسودة دليل الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي". ديسمبر، الجمهورية اليمنية.
18. Koch, James V (2004). "TQM: Why is its Impact in Higher Education so Small?", Journal: The TQM Magazine, Volume: 15 Number: 5 ,Page: 325 - 333, Emerald Group Publishing Limited, UK.
19. Manning, A (2004). Identifying Quality Management Practices used with Holmes Partnership Schools of Education. Unpublished Dissertation, University of Pittsburgh, Pennsylvania, USA.
20. Ohnaka , Itsuo (2001). " Introduction of an accreditation system in Japan , European Journal of Engineering , Vol 26, N 33 , pp 231 -237.

